

تحقيق

رضوان عقيل

رسالة عون إلى البرلمان تنتظرها موجة تعقيدات
غالبية الكتل ترفضها وتحذير من مسّ الدستور

حملت الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية ميشال عون إلى البرلمان حيال تفسير المادة 95 جملة من المواقف المؤيدة لها وأخرى رافضة لها، وإن كانت هذه الخطوة من صلاحياته الدستورية، ولو مع ضرورة تحسب لما ستصل إليه من توافق حيالها أو خلق انقسامات جديدة في البلد، لاسيما أن ثمة من يعتبرها لزوم ما لا يلزم

لم يعلق رئيس مجلس النواب نبیه بري على مضمون رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون، واكتفى بتحديد جلسة لمناقشتها في 17 تشرين الاول الجاري بعد مرور يومين من بداية الدورة العادية في الشهر نفسه، وسط تعويل رئيس المجلس على عامل الوقت إلى حين موعد الجلسة، وخلق ارضية ايجابية بين الافرقاء منعا من تدهور الامور،

الرسالة ينطلق من زاوية وهي ان تشمل المناصفة سائر المواقع من تحت الى فوق حفاظا على مستقبل المسيحيين ووجودهم في البلد. الرسالة لم تلق تأييدا من الكتل النيابية سوى من كتلت "لبنان القوي".
النائب آلان عون والدكتور زهير شكر تحدثا الى "الامن العام"، فأضاء على هذه الرسالة والابعاد التي ستصل اليها، وتوقعا رد البرلمان عليها، خصوصا وان اي تعديل دستوري يحتاج الى توافق الثلثين وهذا دونه عقبات عدة، لاسيما ان جهات مسيحية اساسية مثل القوات اللبنانية لم تؤيد توجيه مثل هذه الرسالة اساسا.

عون: الرسالة لإرساء
توازن طائفي في الادارات

النائب آلان عون.

■ ما هو المرتجى من الرسالة التي وجهها الرئيس عون إلى البرلمان؟
□ جاء الهدف من هذه الرسالة على خلفية السجال الحاصل حول عدم التوازن داخل الادارات، وما اذا كان من المحق تأمين هذا التوازن بين المواطنين اللبنانيين على مستوى التوظيف. كما هو معلوم، ثمة مراسيم لا تزال معلقة في رئاسة الجمهورية. وقد حملت المادة 80 من قانون الموازنة العامة التبسات وتفسيرات. عمليا، كان هذا الموضوع هو الدافع عند فخامة الرئيس لتوجيه مثل هذه الرسالة بعدما وقع قانون الموازنة. واتخذ في الوقت نفسه قرارا بمعالجة هذه الاشكالية المطروحة من اجل ان لا تبقى مادة نقاش ومفتوحة. لا مانع هنا من التوصل الى تفسير لهذه المادة وسحب هذا الموضوع من التوتر الحاصل على المستوى الاعلامي وغيره. ثم يجري التركيز على هذه المسألة من باب رده الى المؤسسات.

■ يريد فريقكم اجراء تعديل في المادة المذكورة ام الاكتفاء بتفسير لها؟
□ المطلوب تفسير لها، وهذه هي الفكرة ليطمئن تفاهم الجميع على مضمونها.

■ ما هو المطلوب، رد على الرسالة ام احداث تغيير مكتوب في الدستور وهذا الامر دونه عقبات؟
□ ليس المطروح اجراء تعديل في الدستور بل المطلوب التوصل الى مفهوم واضح له عند الجميع.

■ هل تصل المناقشات الى تصويت على الرسالة في معرض الرد على مضمونها؟
□ لم يحصل من قبل تصويت على رسالة من هذا النوع في تفسير الدستور. انا اعتبر ان هذا الموضوع يجب ان يسبقه تواصل قبيل موعد الجلسة لمناقشة اي صيغة تراها القوى السياسية، تحسبا للدخول في اي اصطفايات قد تأخذ طابعا مذهبيا او غيره.

■ هناك من يتهمكم بانكم انطلقت من منطلقات مذهبية مسيحية وليست وطنية

مصارحة وتفاهمات حيالها، وفي الامكان تحقيق هذا الامر.

■ خارج تكتلكم النيابي لا يوجد فريق يؤيد طرحكم في تفسير هذه المادة؟
□ لا اعرف. منطلقات الرسالة ارساء توازن طائفي داخل الادارات.

■ ما هو ردكم على القائلين ان لا حاجة الى تفسير الدستور، وثمة من يضعه في مرتبة قدس الاقداس؟
□ علينا التفاهم على شكل الدستور. فاما التوجه الى حالة من الاهتراء المتدرج او اختيار سلوك التفاهم والمصارحة. اذا كانت هناك استعدادات ايجابية بين القوى ليس من الخطأ الوصول الى تفاهمات تقوم على قواعد المصارحة والاطمئنان بدل المواجهة.

■ حذر تيار المستقبل من الخوض في تعديلات دستورية؟
□ ماذا يفضلون؟ هل يبقى الموضوع معقدا ومقفلا على هذا المستوى؟ على الجميع تحمل مسؤولياتهم والتفاهم على تفكير واحد في تفسير الدستور.

الرئيس عون اتخذ
خيار المواجهة

في هذا الموضوع الشائك. كذلك هناك شرائح مسيحية لا تؤيدكم؟
□ صحيح ثمة من لا يلتقي معنا من مسيحيين وغيرهم. الموضوع بالنسبة الينا اشكالية ويجب ان يحصل تفاهم حوله. الاشكالية موجودة ومن الافضل معالجتها او استعمال سياسة النعمة اي ابقاء الرأس في التراب او الاختباء خلف الاصابع او مواجهتها. لقد اتخذ فخامة الرئيس خيار المواجهة.

■ هناك من يعتقد ان هذه الرسالة لن تقدم ولن تؤخر والمكتوب سيبقى مكتوبا؟
□ علينا ان ننتظر نتيجة الجلسة التي ستعقد. ينبغي استباق موعدها بعقد حوارات للتوصل الى



TAKING CARE OF YOUR BUSINESS

THE NEW VISA SIGNATURE BUSINESS CARD

Grow your business with added purchasing power! First National Bank offers you the Visa Signature Business Card, an easy way to separate company and personal expenses, manage business and travel spending, and simplify bookkeeping.



شكر: لا مبرر للرسالة وهدفها تعزيز موقع المسيحيين



الدكتور زهير شكر.

الرسالة، ومن الممكن التوجه الى التصويت في البرلمان. اعتقد ان الرسالة في الغالب لن تصل الى التصويت، والغاية منها شد العصب الطائفي.

■ في حال لم يتمكن رئيس الجمهورية من تحقيق مبتغاه في البرلمان ماذا سيستفيد من هذه الخطوة؟
□ عندها لن يستفيد بشيء ويا للأسف، لا يوجد رأي عام وطني لبناني بل هناك رأي عام طايفي. على الصعيد المسيحي وشبابه نرى ان الغالبية الساحقة منهم حتى الذين يؤيدون القوات اللبنانية والكتائب لهم مصلحة في حفظ حقوقهم في الوظائف. القصة هي للكسب الجماهيري.

■ الرسالة كانت لزوم ما لا يلزم؟
□ اعتقد ذلك لان لا مبرر لها. لو كنت مستشارا عند الرئيس لنصحته بعدم توجيهها وتعديل الدستور لأن في متنها نواقص عدة وهفوات تطرقت اليها في كتابي عن صلاحيات رئيس الجمهورية. الرئيس لا يستطيع ان يقدم على خطوة من دون موافقة رئيس الحكومة الا في مراجعته المجلس الدستوري. يقول المسلمون ان الرئيس يجب ان يكون حكما، وقال الرئيس ميشال سليمان انه لا يريد ان يكون حكما بل شريكا.

■ كيف قرأت توقيت توجيه هذه الرسالة؟ ولماذا
اقدام الرئيس عون على هذه الخطوة؟
□ المادة 95 واضحة وبدأ تطبيقها قبل 30 عاما. اذكر انني كنت رئيسا للجنة مباراة رؤساء دوائر في العام 1992 واجرينا تلك المباراة ولم يعترض احد على نتائجها. في العام 1993 قمت بالمهمة نفسها في مباراة ادخال دبلوماسيين الى وزارة الخارجية، ولم يتحدث احد عن توازن طائفي انذاك. ثمّة مبدأ معروف والنص الدستوري واضح، وهو ان الفئة الاولى تقوم على المناصفة والكفاية مع اعتماد المداورة. لكن باللاسف ان الاخيرة لا تطبق ولا تعتمد كما يجب، فلم تحدد المراكز لهذه الطائفة او تلك. وصلنا الى الفئات الدنيا في توزيع الوظائف على الطوائف حتى لو وصلت الى حاجب. الفقرة التي يريد فخامة الرئيس توضيحها تتعلق بمقتضيات الوفاق الوطني، حيث يقول فريقه ان تطبيق المادة 95 يبدأ مع تأليف الهيئة الوطنية المناط بها وضع خطة لالغاء الطائفية السياسية. لكن هذا الكلام غير دقيق لانه لا يوجد ربط بين المسألتين. المادة واضحة حيث تلغى الطائفية في فئة الوظائف الاولى وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني، اي عند تطبيق الاخيرة. نلاحظ انه في القوى الامنية اي في الكلية الحربية، تطبق المناصفة مئة في المئة، اي ان المقتضيات تقتضي الان الحفاظ على التوازن بين الشبان المتقدمين من المسلمين والمسيحيين.

العونيون، خصوصا وان الحزب هو الذي اقترح وتبنى المادة 80 في قانون الموازنة.

■ هل يريد اصحاب الرسالة احداث تغيير في نص المادة في الدستور ام الاكتفاء برد مكتوب؟
□ يريد الرئيس تفسيرا كأنه تعديل للنص الموجود. التفسير مثل التعديل، وهو يحتاج الى ثلثي المجلس على الاقل. اذا تم السير في توضيح المادة سيتم تعديل في النص. المسألة تدخل في التنافس الحاصل بين التيارات السياسية المسيحية.

■ هذه المادة هل تحتاج الى تفسير؟
□ من الواضح ان الحكومة هي التي تحدد مقتضيات الوفاق الوطني، اي انها في هذه المرحلة تريد تطبيق المادة وفقا لبعض الوظائف التي تفتقر التوازن. من المستحيل الاستجابة لمضمون

■ كيف سيتعاطى البرلمان مع هذه الرسالة؟
□ الرئيس بري اخذ وقته وحدد جلسة لهذه الرسالة. في البداية تقرأ الرسالة ويتبعها نقاش ويتخذ البرلمان قرارا حيال مضمونها: اخذ علم بها او تفسير نص المادة. ثمّة جهات مسيحية مثل القوات اللبنانية لم تؤيد توجيه مثل هذه الرسالة وترفضها. وقال نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ان لا داعي لها، لانه تدخل في تعزيز موقع رئيس الجمهورية والمسيحيين.

■ هل تخشى ان تحدث انقسامات داخل المجلس لاسيما ان تيار المستقبل لم يرحب بها؟
□ حتى حلفاء الرئيس عون من تيار المستقبل الى حزب الله لن يسيروا وفق التفسير الذي يطرحه